كلية الآداب والعلوم الإنسانية - القنيطرة
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines -Kenitra
جامعة ابن طفيل Université Ibn Tofail

العدد 01 - 2018

مجلة المعمورة

منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل - القنيطرة
سلسلة : مجلة المعمورة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines
Kénitra - القنيطرة

مجلة المعمورة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة ابن طفيل - القنيطرة

عدد 2018/01

مدير المجلة
محمـــد زرو

رئيس تحرير المجلة
جمال الكركوري

لجنة القراءة

محمد شباضة	عيسى البوزيدي	عبد القادر عبو
نعيمة بنلعربي	حسان الباهي	يوسف حدوش
توفيق الله افكينيش	عبد العزيز المطارد	عبد العزيز بلفايدة
محمد لغرايب	خليل عبد الخالق	عبد النور الحضري
ليلى بلحاج	محمد دحمان	عماد فنجيرو
مليكة جميلة	جمال القصري	عبد الله بنعتو
نجم الدين السوغاتي	خالد رزق	عبد الله رملي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines
Kénitra - القنيطرة

مجلة المعمورة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة ابن طفيل – القنيطرة

عدد 2018/01

رقم الإيداع القانوني : 2018 PE0031

ردمد : 2605-6852

طبعة : 2018

مطابع الرباط نت
RABAT NET
Av. Hassan II Cité Al Manar n° 6/3 - Rabat
05 37 20 46 32 - 06 61 20 37 76
imprimerierabatnet@gmail.com
www.imprimerierabat.com

الفهرس

□ **إبراهيم الكعاك**
اللغويات التقليدية وازدواجية العربية: قراءة نقدية في مقدمة عبد الرحمان ابن خلدون.. 5

□ **عبد الحق بنطوجة**
الأدب المغربي الحديث: قضايا التأريخ ومواقف الأعلام..... 30

□ **ربيعة بنويس**
الشيخ أحمد زروق بين الفقه والتصوف..... 38

□ **نورة لغزاري**
المقارنة في الجامعة المغربية بين الدرس الأكاديمي والإكراه المعرفي - القنيطرة نموذجا..... 48

□ **محسن أعمار**
السيميائيات: المفهوم والمصطلح..... 55

□ **عبد العزيز المطاد**
تعريب اللغات الخاصة..... 63

□ **محمد أهامي**
جدل الغربيين حول النقد الأخلاقي والفني..... 72

□ **محمد هموش**
الطيب صالح في ضوء النقد الثقافي: " موسم الهجرة إلى الشمال"، نموذجا..... 85

□ **عيسى البوزيدي، محمد لعتريس، أحمد محيي الدين ملين، امبارك بوزاليم**
النفايات الصلبة بالقنيطرة والساحل الاطلنتيكي للغرب، أية استراتيجية؟..... 95

□ **جمال الكركوري، أحمد المتوكل، مليكة المعقيلي، عماد فنجيرو، مصطفى شباضة، جبابرة رضوان**
التوسع العمراني بمدينة القنيطرة في أفق 2020: الإكراهات والانعكاسات البيئية 118

□ أحمد الكيحل
المقاربة المجالية..... 133

□ عبد الخالق خليل
المسألة الجهوية و رهان التنمية..... 141

□ محمد بودواح - عبد السلام بوهلال - عبد النور صديق
تطور التقسيم الجهوي للأقاليم الشمالية ورهانات التنمية المحلية..... 156

□ حميد بنسي
آفاق واستراتيجية التنمية القروية بجماعتي بن صميم وتيگريگرة..... 179

□ سعيد البوزيدي
تدرج تحرير الإنسانية من العبودية بين الديانات الوضعية والديانات السماوية.... 196

□ عمار حمداش
مساهمة الأنتروبولوجيا في بناء وتجديد إشكالية الثقافة الشعبية..... 218

□ محمد أبلاغ
سمو الرياضيات بين النقل والعقل في مغرب القرن 8 هـ/ 14م..... 235

تطور التقسيم الجهوي للأقاليم الشمالية ورهانات التنمية المحلية

محمد بودواح* عبد السلام بوهلال** عبد النور صديق***

مقدمة:

تحظى مسألة الجهوية باهتمام بالغ في المغرب ويأتي هذا الاهتمام ليس فقط في خضم التجربة التي اكتسبها النظام اللامركزي ببلادنا، بل في سياق الأمل الكبير الذي يستطيع المغرب بفضله أن يؤسس لمرحلة تنموية جديدة، بتفكير جديد ومقاربات جديدة.

لقد مر مسار السياسة الجهَوية في المنطقة الشمالية للمغرب بعدة مراحل لتصل في الأخير إلى خيار الجهوية المتقدمة. سنتناول في هذه المداخلة نقطتين رئيسيتين:

في النقطة الأولى سنتعرض لمسار وخصوصيات مختلف التقسيمات الجهوية التي خضعت لها المنطقة الشمالية منذ عهد الحماية.

أما في النقطة الثانية، فسنركز على انعكاسات هذه التقسيمات الجهوية المختلفة على السياسات التنموية بالأقاليم الشمالية للمغرب.

1- التطور التاريخي للتقطيعات الترابية بالمنطقة الشمالية

نقصد بالمنطقة الشمالية العمالات والأقاليم المتواجدة شمال المغرب واتلي كانت توجد ضمن مجال تدخل وكالة إنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشمال عند احداثها سنة 1996.

1-1.التقسيمات المجالية للمنطقة الشمالية من خلال أهم الباحثين الفرنسيين

قام الجغرافيون الفرنسيون بالاعتماد على معياري التجانس الطبيعي والبشري، في تقسيم التراب المغربي الى عدة جهات، غير ان قراءة بسيطة في عدد و حدود الجهات، يبين لنا الاختلاف الواضح فيما بينهم، وان كانت الخصائص الجغرافية الكبرى للجهات تم الحفاظ عليها من طرف اغلب الجغرافيين الفرنسيين. و لإعطاء صورة عن التباين في عدد الجهات عند هؤلاء الجغرافيين نورد مجموعة من الحالات.

---

* جامعة ابن طفيل ، القنيطرة.
** جامعة مولاي إسماعيل ، مكناس
*** المدرسة العليا للأساتذة، الرباط

1-1-1.ج. هاردي و ج. سيليريي سنة 1922

قام هذان الباحثان الجغرافيان الفرنسيان، بدراسة جغرافية حول المجال المغربي في عهد الحماية، و اقترحا منذ سنة 1922، تقسيما جهويا للمغرب حسب مجموعات كبرى هي في الواقع جهات طبيعية و هي[1]:

جهة الشمال الريف- سواحل البحر الابيض المتوسط؛ والمسيطا المغربية او المغرب الاوسط؛ وحوض سبو؛ وجبال الاطلس؛ والمغرب الشرقي؛ والمغرب الصحراوي.

1-1-2.تقسيم جون سيليري سنة 1948

بعد ستة و عشرين سنة، اعاد جون سيليري التقسيم ذاته، الا انه اضاف اليه جهة جديدة وسط المغرب و جبال الاطلس[2]ليصل عدد الجهات خلال هذا التقسيم الى ثمانية:

منطقة الريف؛ حوض سبو؛ السهول الأطلسية من الرباط إلى الصويرة؛ والسهول شبه الاطلسية تادلة والحوز والفوسفاط؛ الهضبة الوسطى؛ الاطلس المتوسط؛ الاطلس الكبير؛ المناطق شبه الصحراوية، والمغرب الشرقي.

و يبقى هذا التقسيم الجهوي، رغم عدم دقته: فسوس، على سبيل المثال، غير معزولة وأدمجت في المغرب الصحراوي.

1-1-3.تقسيم دانييل نوان 1970

في سنة 1970، نشرت اطروحته في جزئين حول الساكنة القروية، يقترح فيها المؤلف تقسيما جهويا جديدا للمغرب يشتمل على 12 جهة كبيرة و هي:

الريف؛ والمغرب الاطلنتي الشمالي- الغربي؛ والمغرب المتوسطي للشمال الشرقي؛ والمغرب الاطلنتي الغربي؛ والهضاب الداخلية للمغرب الاطلنتي؛ والسهول الداخلية قبل الاطلسية؛ وسهل سوس؛ والجبال الرعوية؛ وجبال الجنوب الغربي؛ وبلاد ملوية؛ والهضاب العليا الشرقية؛ والصحراء.

1-1-4.تقسيم بيغين H.Beguin 1974

قام هذا الباحث سنة 1974 في اطار اعداد اطروحته الجامعية حول تنظيم المجال بالمغرب، خاصة القسم الشمالي (قبل استرجاع الاقاليم الصحراوية)بتقسيم المغرب الى 9 جهات كبيرة شاسعة، لم يضبطها بدقة على خريطة تركيبية، لان حدود بعضها غير واضحة. و لكن اعتمادا على خرائطه المتعلقة بمجالات الاشعاع، يمكن ان نركب مميزات تقسيمه الجهوي الكبير[3]:

---

[1]، جون فرانسوا تروان، وأخرون، 2006، المغرب مقاربة جديدة في الجغرافية الجهوية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ص، 13.

[2]، المرجع نفسه، ص، 14.

[3]، جون فرانسوا تروان، وأخرون، 2006، المغرب مقاربة جديدة في الجغرافية الجهوية، ص، 25.

الشمال؛ والشرق؛ والشمال الغربي؛ وسبو؛ والدار البيضاء؛ والجنوب؛ ومراكش؛ والوسط الغربي؛ والجنوب الغربي.

Jean-François Troin .5-1-1

صنف المجال المغربي إلى 20 جهة تنتمي إلى سبع نطاقات مجالية كبرى[4] وهي:

- الشريط الحضري؛ Le corridor urbain
- المجالات التابعة؛ Les espaces satellites
- امتدادات المجال العاصمي(Antennes de la métropole)
- المجالات الانتقالية؛
- الأركان الديناميكية؛
- المجالات – الحواجز؛
- الهوامش.

الشمال المغربي كان نصيبه في هذه الدراسة، أربع جهات وهي:

- شبه الجزيرة الطنجية؛
- الريف الشرقي؛

والجهتان معا اعتبرهماJean François TROIN ركنين ديناميكيين بالنسبة للمغرب.

- الريف الأوسط والغربي، وهو من المجالات الحواجز؛
- بلاد مقدمة الريف، صنفها ضمن المجالات الانتقالية؛

فالمرجع المذكور تناول كل جهة بالتحليل فيما يخص حيويتها الديموغرافية، الاقتصادية والحضرية[5] ومدى إشعاعها داخل المجال المغربي ككل.

وهكذا، يمكن أن نميز داخل الأقاليم الشمالية -حسب Jean François TROIN - بين ثلاث بنيات جهوية كبرى، المجال الديناميكي؛ المجال الحاجز؛ و المجال الانتقالي.

باستثناء تقسيم بيغين H.Beguin الذي اعتمد على وظيفة الاستقطاب الحضري من خلال التجاذبات والتدفقات الصادرة عن المدن الصغيرة و الكبيرة، و Jean François Troin الذي اعتمد على معيار الوظيفية في التقسيم الجهوي أما في التقسيمات الأخرى فتحكمت فيها المعايير الطبيعية البحتة، ومدى التجانس الطبيعي فهي أشبه ما تكون بتقسيم وحدات تضاريسية أو وحدات زراعية، بعيدة عن اعتبارات الاندماج المجالي والتجانس الترابي والاستقطاب...

نلاحظ من خلال هذه التقسيمات، أن كل الجغرافيين الفرنسيين أكدوا على أن الريف (المناطق الشمالية) يشكل جهة ذات مميزات طبيعية وبشرية واقتصادية خاصة.

---

[4]Jean،François TROIN (sous la direction), 2002 : Maroc : Région, Territoires
[5]Jaen،FrançoisTROIN (sous la direction) (2002) : op.cit p :36

2-1. التقسيم الجهوي للمناطق الشمالية خلال فترة الحماية الاسبانية.

بعد توقيع معاهدة الحماية الفرنسية. اقدمت القوى الاستعمارية على تتقسيم المغرب الى ثلاثة مناطق و هي:

- منطقة الحماية الفرنسية (السلطانية)
- منطقة طنجة الدولية
- منطقة الحماية الاسبانية (الخليفية) والتي ضمت المناطق الشمالية من المغرب.

و من اجل ترسيخ الوجود الاسباني بشمال المغرب و استغلال خيراته على أكمل وجه، اعتمدت السلطات الاسبانية كذلك على سياسة التقسيم الجهوي، اذ كان الهاجس الأمني عاملا اساسيا في تقطيع المنطقة إداريا الى خمس جهات، لكل جهة عاصمة محلية[6]:

- الجهة الغربية: عاصمتها العرائش، مساحتها 3114,67 كلم² و كانت تضم 11 قبيلة
- جهة جبالة: عاصمتها تطوان، مساحتها 2793,89 كلم² و تضم 13 قبيلة
- جهة غمارة: عاصمتها الشاون، مساحتها 4154,50 كلم² و تضم 14 قبيلة
- جهة الريف: عاصمتها الحسيمة، مساحتها 3476,18 كلم² و تضم 18 قبيلة
- جهة الكرت: عاصمتها الناضور، مساحتها 6116,52 كلم² و تضم 14 قبيلة

خريطة رقم: 1 التقسيم الجهوي للأقاليم الشمالية في عهد الإحتلال الإسباني

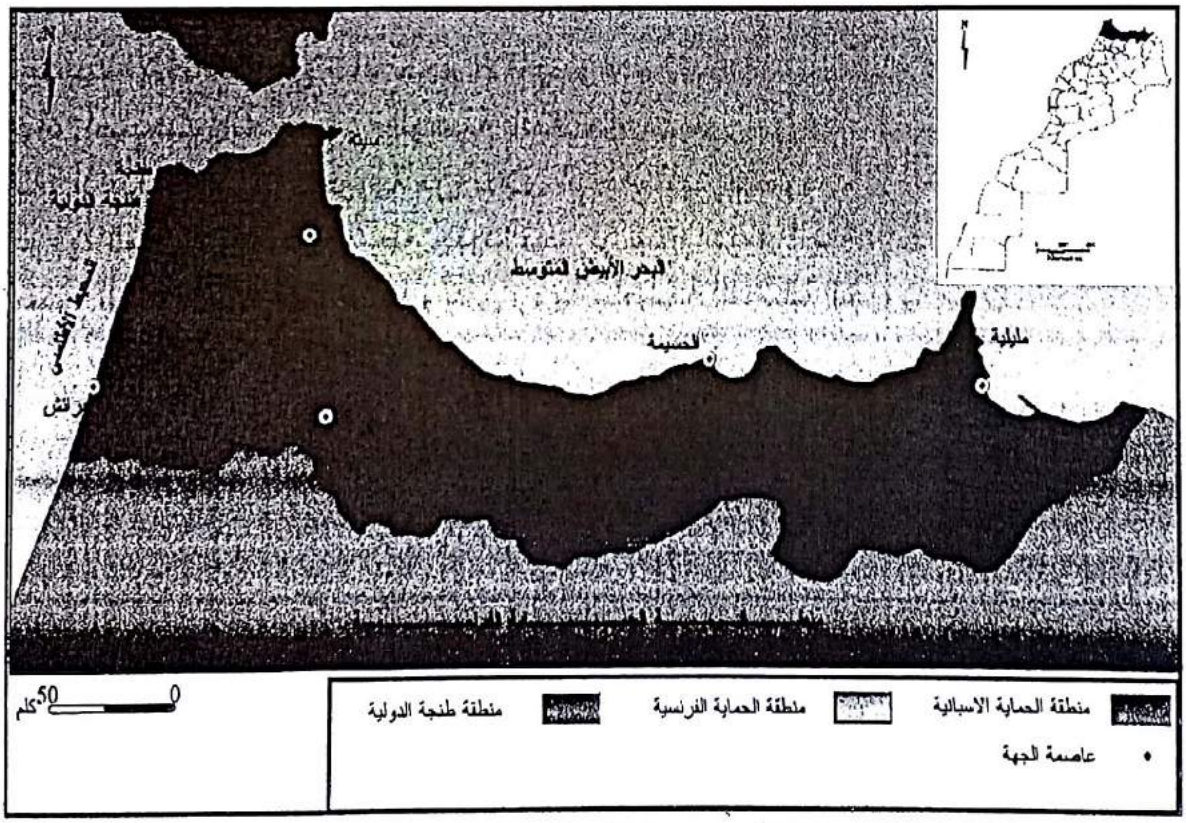

Source : http://encyclopedie-afn.org/index.php/Fin_du_protectorat_Espagnol_au_Maroc

---

، علي بولربح، 2011، الخطاب الاستعماري الاسباني حول شمال المغرب (1850،1956)، إشكالات أولية، مجلة مناهل، عدد مزدوج 89، 90، منشورات وزارة الثقافة، مطبعة المناهل، ص 96.

وقسمت هذه الجهات الى عدة مقاطعات، كل مقاطعة خضعت لمراقبة الناحية التابعة لمندوب الامور الاهلية. وكانت كل مقاطعة تضم عدة قبائل خاضعة لعدد من القواد المشرفين على عدد الشيوخ والمقدمين. في حين كان القواد المشرفون على القبائل و الباشوات بالمدن، خاضعين لسلطة المراقب المحلي[7]. من هنا يتضح أن الجهوية في عهد الحماية، لم تكن تعني تنظيم وإعادة هيكلة المجال بقدر ما كان التقسيم الجهوي ينبني على اعتبارات عسكرية وأمنية؛ إذ عمل المستعمر على طمس روح النظام المحلي الذي عرفه المغرب. وارتكزت هذه السياسة بالأساس على التقسيم العرقي[8]، فحلت أنظمة إدارية جديدة مستمدة من النظام الأجنبي (الإسباني والفرنسي) محل أساليب وهياكل الإدارة التقليدية للمغرب .

1-3.التقسيمات الترابية لجبال الريف من خلال السياسات الجهوية

غداة حصول المغرب على الاستقلال واجهت الإدارة المغربية عدة عوائق بوصفها الوصية على إرث الحماية المتمثل في بنية تحتية معقدة. وفي هاته المرحلة تراجع الاهتمام بالتنظيم الجهوي ليحل الإطار الإقليمي والجماعي محله، بغية فرض سلطة الدولة المستقلة إداريا وسياسيا، بحيث اعتبر التقسيم الإقليمي، أهم التقسيمات الإدارية للدولة.

ولم يظهر الاهتمام بالمجال الجهوي إلا بعد استفحال خطورة الفوارق والتفاوتات الجهوية وعجز الإطار الإقليمي عن مواجهتها؛ وذلك نظرا لمحدوديته وقصوره عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والقضاء على الإختلالات واللاتوازنات التي خلفتها السياسة الاستعمارية.

وبسبب الاختلاف في بناء حجم الأقاليم وعدم تساويها من حيث عدد السكان والموارد الطبيعية، أصبحت الجهة هي الوسيلة الملائمة كاختيار لإعداد التراب الوطني والتنمية الجهوية؛ إذ بدأ الاهتمام بالجهوية من خلال المخططات التنموية والاقتصادية والاجتماعية ، التي عرفها المغرب لولوج مرحلة جديدة نحو ترسيخ الديمقراطية المحلية. لكن هذه السياسة كانت تفتقر إلى التنسيق والانسجام وعلى رؤية واضحة للقضايا الجهوية.

1-3-1.التقسيم الجهوي لسنة 1971

قررت السلطات العمومية سنة 1971 تطبيق الجهوية كأداة اقتصادية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واعتبار الجهة كقاعدة ترابية لهذه التنمية. وفي منظورها، تشكل الجهة اطارا للعمل الاقتصادي، تقام فيه الدراسات وتنجز فيه البرامج، من أجل تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة بمختلف اجزاء البلاد[9]، وقد أدى هذا التصور الى تقسيم التراب الوطني الى سبع جهات اقتصادية:

---

[7]، صالح شكاك، 2011، السياسة الجهوية بالمغرب خلال فترة الحماية، مجلة المناهل، عدد مزدوج 89، 90، منشورات وزارة الثقافة، مطبعة المناهل، ص 262.

[8] بودواح محمد، عبد السلام بوهلال 2009، المؤسسات الجماعية والتنمية المحلية في المغرب، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة، ص 204

[9]، رشيد لبكر، 2003، إعداد التراب الوطني ورهان التنمية الجهوية، مطبعة عكاظ، الرباط، ص 154.

جدول رقم(1):التقسيم الجهوي لسنة 1971

الجهة الاقتصادية	المساحة بكلم²	الأقاليم 16 يونيو 1971
منطقة تانسيفت	38,445	مراكش ,آسفي
المنطقة الوسطى	41,500	الجديدة، بني ملال، الدار البيضاء*، خريبكة وسطات
المنطقة الشمالية الوسطى	43,950	الحسيمة، فاس، تازة
المنطقة الشمالية الغربية	29,955	القنيطرة، الرباط - سلا، طنجة وتطوان
المنطقة الشرقية	82,820	الناظور ووجدة
المنطقة الجنوبية الوسطى	79,210	قصر السوق (الراشدية)،مكناس
المنطقة الجنوبية	394,970	أكادير ,ورززات ,طرفاية
7جهات سنة 1971	710,850	21إقليم مغربي باستثناء الأقاليم الجنوبية تحت الاستعمار الإسباني آنداك

خريطة رقم (2) التقسيم الجهوي لسنة 1971

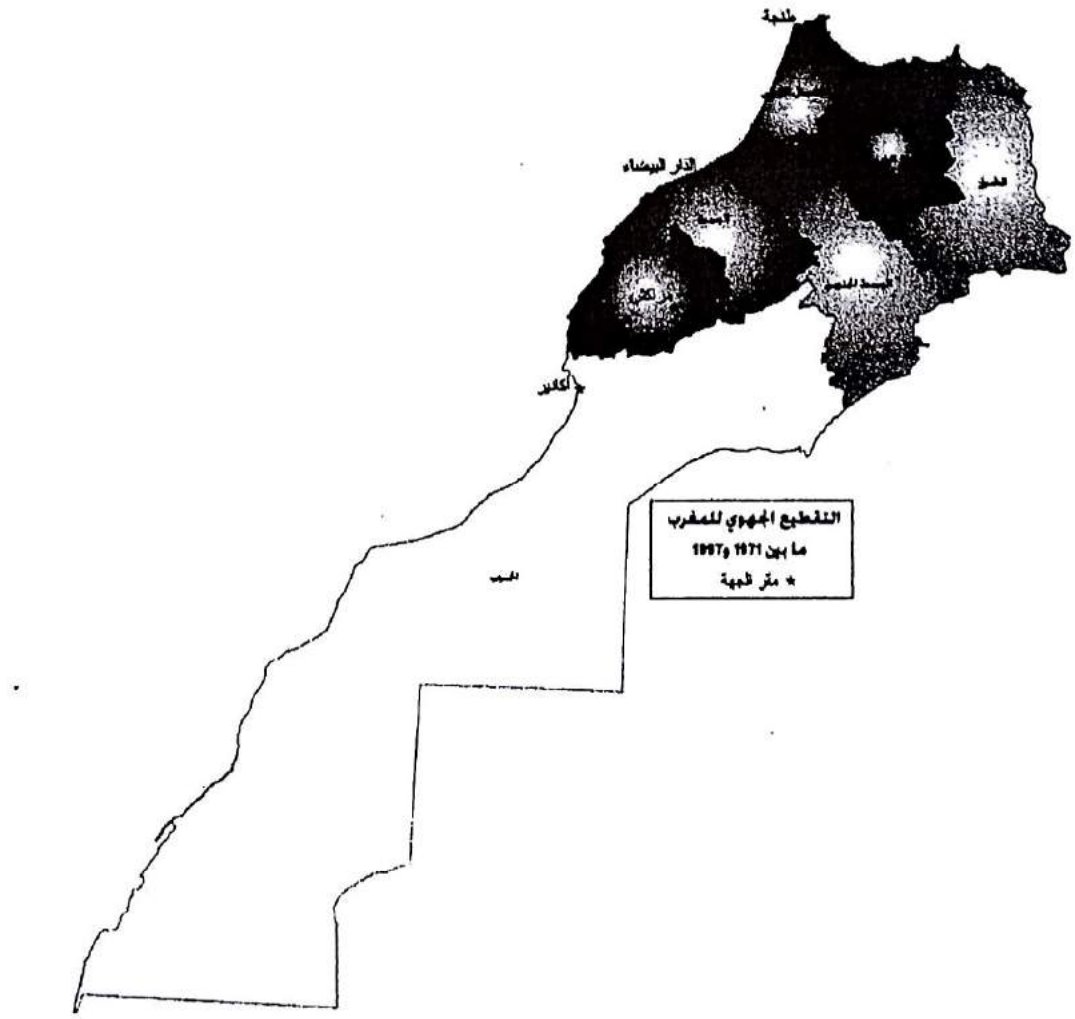

المصدر: اللجنة الاستشارية الجهوية (2011): الكتاب الثاني، تقارير موضوعاتية ص 178

وكانت الغاية الأساسية من هذا التقسيم هي محو الفوارق بين الجهات وتحقيق التوازن، وتخفيف الضغط الاقتصادي والديمغرافي عن المناطق الحيوية، وخاصة محور الدار البيضاء- الرباط- القنيطرة، الذي يعرف تمركزا للأنشطة الاقتصادية والتجمع السكاني[10]

ألا ان قراءة بسيطة لهذه الهيكلة الترابية تبين لنا ان هذه التجربة لم تستطع التخفيف من الاختلالات بين الجهات ولا حتى داخل الجهة الواحدة؛ و هذا راجع ليس فقط الى عدم ملائمة احجام واشكال الجهات مع الهدف من انشائها، وانما ايضا لكونها لم تصاحب بلا مركزية القرار والوسائل المالية اللازمة القادرة على خلق دينامية جهوية فعلية، مما ادى الى ظهور الجهات ككيانات مصطنعة، لم تنجح في تنشيط الاقتصاد وانعاش الشغل. لقد أثارت تجربة التقسيم الجهوي لسنة 1971م مجموعة من الانتقادات بشأن وضعية الريف في ذلك البناء؛ إذ تم توزيع المجال الجغرافي للأقاليم الشمالية بين أكثر من جهة إقتصادية[11]:

المنطقة الشمالية الغربية: القنيطرة، الرباط - سلا، طنجة وتطوان

المنطقة الشمالية الوسطى: فاس وتازة والحسيمة

المنطقة الشرقية: وجدة والناظور

1-3-2.التقسيم الجهوي لسنة 1997

لم يكن التقسيم الجهوي لسنة 1971 ليسد الثغرة التي أحدث من أجلها، وبدأت العيوب تتضح. مما فرض ضرورة التفكير في اعادة تنظيم الجهة، وذلك بإقامة وحدة تشكل مجموعة منسجمة ومندمجة، وجعلها تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية من جهة، وما تفرضه سياسة اللامركزية واللاتركيز والديمقراطية المحلية من جهة اخرى[12].

وفي هذا الاطار جاء دستور 1992 الذي رفع الجهة الى مستوى جماعة محلية، وظهير 1997، الذي اعاد ترتيب الخريطة الجهوية، وقد اعتمد التقسيم الجهوي الجديد على عدة مقاييس من بينها المقياس التاريخي والوظيفي والجيواستراتيجي، فجاء تقسيم التراب الوطني بموجب القانون الجديد المتعلق بالجهة الصادر بتاريخ 1997-4-2 يتضمن 16 جهة.

---

[10]، البورقادي فاطمة، كناني أمال، (1996)، تطور الجهة بالمغرب، منشورات المجلة المغربية للإدارة والتنمية، عدد 80 ، ص،14.

[11]، شاكر المساوي (2012)، الريف، الجهوية واشكالية التنمية جريدة أصوات الريف العدد 01 الصفحة 12

[12]، عبد القادر الادريسي، أحمد أوعطي، (1998)، التقسيم الجهوي الجديد، المجلة المغربية لإدارة المحلية والتنمية، العدد 16،ص27.

خريطة رقم (3) التقسيم الجهوي لسنة 1997

المصدر: انجاز فريق البحث

لقد أثبتت هذه التجربة بدورها أن هذه الجهات كانت عبارة عن مجموعات كبيرة من الأقاليم، التي لم تستطع تحقيق التماسك الترابي فيما بينها، فكثيرة هي العواصم الجهوية التي كانت تعطي بظهرها للمجالات المحيطة بها ولم تستطع بذلك أن تلعب دور أقطاب التنمية المرجوة، وأن تجر معها باقي المجالات التي تدخل تحت إشرافها، بل أن كثيرا من المجالات ما زالت تعاني من العزلة، مع العلم أنها لم تتمكن من تحقيق شبكات حضرية قادرة على تأطير التنمية المحلية.

لقد جزأ التقسيم الجهوي لسنة 1997م الأقاليم الشمالية إلى ثلاث جهات هي : الجهة الشرقية؛ جهة الحسيمة – تازة – تاونات؛ جهة طنجة تطوان. ومن الملاحظات التي يمكن إثارتها حول هذا التقسيم نذكر:

أن إدراج كل من إقليمي الناضور والحسيمة في جهتين مختلفتين نتج عنه عدة مؤاخذات. خاصة بالنسبة لإقليم الحسيمة الذي أدرج ضمن جهة غير متجانسة، إلى جانب إقليمي تازة وتاونات وظلت الأقاليم الثلاثة خاضعة في علاقاتها اليومية لارتباطات خارج المجال الجهوي، في ظل غياب مركز يؤطر احتياجات الجهة وارتفاقات المواطنين. فإقليم الحسيمة له إرتباطات اجتماعية وثقافية مع إقليم الناضور؛ وارتباطات إقتصادية ما فتئت

تتقوى أكثر مع جهة طنجة – تطوان، إلا أن إقليمي تازة وتاونات ظلا خاضعين أكثر لجاذبية التركيز الوظيفي لمركز جهة فاس بولمان (مدينة فاس).

رغم كل هذه التقسيمات التي عرفها المغرب على مستوى تجربة النظام الجهوي، بقيت التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، هي السمة المميزة لمناطق وجهات البلاد. ويرجع السبب أساسا إلى غياب الإرادة السياسية الحقيقية لتحقيق جهوية فعلية شبيهة بالسياسات الجهوية المعتمدة في بعض الدول الغربية. جهوية تؤسس للامركزية حقيقية، لا جهوية هاجسها الرئيسي الضبط الأمني.

1-4. التقسيمات الترابية للمنطقة الشمالية من خلال بعض الدراسات الرسمية والمؤسساتية

تتميز الأقاليم الشمالية بكونها غير متجانسة « **فحين ندقق النظر في واقع التنمية بهذه الأقاليم، نلاحظ بأن عوائق وإمكانيات التنمية تختلف فيها من الشرق إلى الغرب، ومن الشمال إلى الجنوب، وبالتالي فهي تتطلب حلولا مختلفة**»[13]. لهذا، نجد تعددا في الإستراتيجيات التي اهتمت بالتنمية في هذه المناطق وذلك باختلاف الفاعلين والمتدخلين، حيث نجد لكلٍ منطلقاته وتصوراته الخاصة.

يبرز هذا الاختلاف أكثر عندما يحدد هؤلاء الفاعلون نطاقات التدخل. فيما يلي، نستعرض بعض التقسيمات المجالية المقترحة من قبل بعض الدراسات الرسمية والمؤسساتية والتي أعطيت للمنطقة الشمالية:

1 -4- 1 وكالة تنمية الأقاليم الشمالية:

تنبني إستراتيجية الوكالة في المنطقة الشمالية على التدخل في فضاءات متجانسة[14]، حيث تم تحديد أربع من هذه الفضاءات وهي:

- البوغاز (طنجة؛ تطوان)
- الريف الأوسط (الشاون؛ الحسيمة؛ تاونات)
- العرائش
- تازة جرسيف

يتضح من هذا التقسيم أن المقاربة التنموية للوكالة تبتعد عن التقسيم الإداري حيث تتم وفق تقسيم مبني على معطيات طبيعية واقتصادية واجتماعية وجغرافية[15] خاصة بكل فضاء على حدة.

---

[13]، المجلس الوطني للشباب و المستقبل (1996):" تنمية أقاليم الشمال أوراش المستقبل"، ص: 25

[14]، محمد رامي (2005): حوار مع السيد ادريس بن هيمة مدير وكالة تنمية الأقاليم الشمالية، جريدة الاتحاد الاشتراكي، 2005/02/08،عدد7846، ص:7

[15]، محمد رامي (2005). نفسه.

1-4-2.وكالة تنمية الجهة الشرقية

تم تأسيس هذه الوكالة سنة 2006 بموجب قانون رقم 12.05 يتعلق بإحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالة وأقاليم الجهة الشرقية والمتمثلة في:

عمالة وجدة – انكاد؛ إقليم الناضور؛ إقليم بركان؛ إقليم الدريوش؛ إقليم تاوريرت؛ إقليم جرادة؛ إقليم فكيك

ترتب عن إحداث وكالة جديدة لتنمية أقاليم الجهة الشرقية سنة 2006. اقتطاع أجزاء مهمة من مناطق نفوذ وكالة تنمية أقاليم الشمال، ووضعها تحت تصرف الوكالة الجديدة.

1-4-3.المجلس الوطني للشباب و المستقبل:

لقد حاول المجلس الوطني للشباب والمستقبل صياغة الإستراتيجية الملائمة لتنمية الأقاليم الشمالية التي ضمنها في وثيقة: تنمية الأقاليم الشمالية؛ أوراش المستقبل. المتمخضة عن الدورة الخاصة للمجلس المنعقدة يوم 06/18/ 1996 بمدينة الحسيمة .

خلصت الوثيقة إلى أن المنطقة الشمالية «**تبقى في مجملها غير مهيكلة بطريقة مركزة بصورة ذاتية** »[16]. فعلى الرغم من وحدة المشاكل العامة التي تطرح بالنسبة لجبال الريف، وتعيق التنمية بها " العزلة؛ اختلال التوازن بين السكان والموارد؛ الهجرة؛ الإنحرافات الاقتصادية و الاجتماعية والاتجاه المهيمن نحو الاستقطاب الخارجي للتنظيم الجهوي"؛ إلا أن وجود اختلافات بين مجالين متقاربين سواء على مستوى " الاختناقات أو الطاقات التنموية" يفرض تحديد وحدات مجالية فرعية، لتحديد الإستراتيجيات التنموية التي تأخذ بعين الاعتبار كل ما هو محلي. لهذا تم تحديد خمس وحدات جهوية لتكوين إطار مجالي لتطبيق التنمية الجهوية في الأقاليم الشمالية.

شبه الجزيرة الطنجية: اعتبرت المنطقة الأكثر تجهيزا. والمشاريع الموجهة لهذه الجهة ينبغي أن تنحو في اتجاه دمج المغرب في المجال الاقتصادي المتوسطي. وأن تشكل قطب توازن في التنظيم الجهوي المغربي.

منطقة ريف الناضور، المنطقة الشرقية: أهم مشكل يطرح في هاتين الوحدتين هو مشكل الجفاف، لهذا يجب أن تبذل جهود بغية الإستفادة من الموارد المائية الجوفية والسطحية.

تلال مقدمة الريف: وهو الجزء الأكثر امتدادا يتوفر على مؤهلات فلاحية كبيرة لازالت غير مستغلة.

الريف الأوسط: المنطقة التي تختزل غالبية مشاكل جبال الريف، فهي تعاني نقائص كبيرة في المجال التنموي، فالإستراتيجية المقترحة من قبل المجلس الوطني للشباب والمستقبل تصب في انجاز المشاريع الكفيلة «**بفك العزلة وحماية البيئة، واتخاذ التدابير**

---

[16]، المجلس الوطني للشباب و المستقبل (1996): مرجع سابق ؛ ص 81

الكفيلة لاستبدال الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة، وهيكلة المجال حول أقطاب داخلية»[17]

1 -4-4.المخطط الوطني لإعداد التراب:

التصميم الوطني لإعداد التراب هو وثيقة توجيهية هدفها تقديم رؤية متماسكة للتنمية الترابية[18]. قام بتقطيع المجال المغربي إلى 14 جهة وفق اعتبارات ومقاييس مختلفة.

الأقاليم الشمالية تعامل معها التصميم برؤية خاصة، مخالفة لتوجهات وكالة تنمية الأقاليم الشمالية. حيث قسمها إلى جهتين اثنتين:

- طنجة تطوان وهي مطابقة للجهة الإدارية الحالية
- الناظور الحسيمة

بينما ألحق إقليما تازة وتاونات بجهة فاس مكناس.

خريطة رقم: 4 التقسيم الجهوي لإعداد التراب

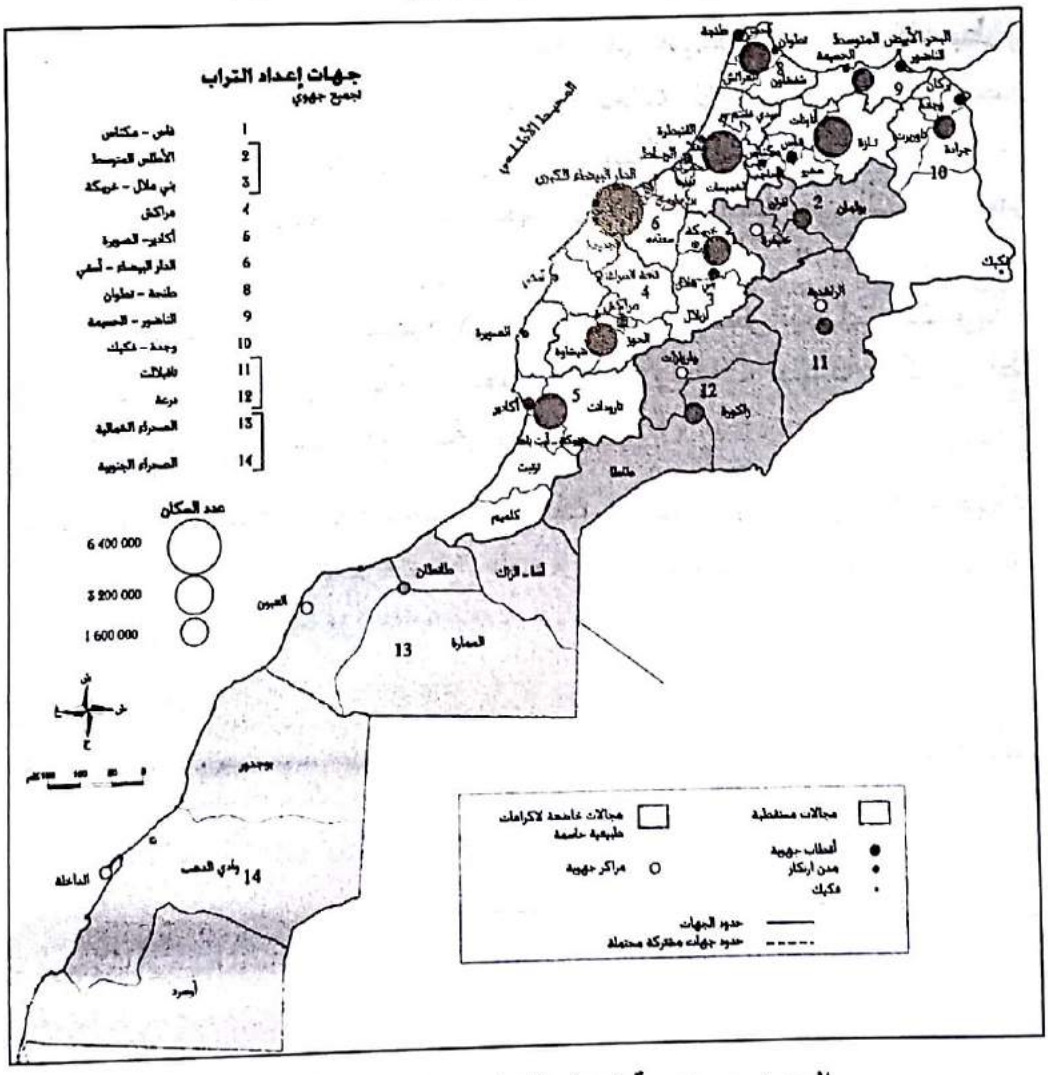

المصدر: مديرية إعداد التراب (2004): المخطط الوطني لأعداد التراب ص56

---

[17]، نفسه؛ ص139

[18]، مديرية اعداد التراب (2003): التصميم الوطني لإعداد التراب، وزارة اعداد التراب الوطني. ص:43

1 -4 -5 اللجنة الملكية الاستشارية حول الجهوية الموسعة

إن ورش الجهوية الموسعة أعطى انطلاقته جلالة الملك في خطابه ليوم 11-01-2010" **لذلك قررن، بعون الله، فتح صفحة جديدة في نهج الإصلاحات المتواصلة الشاملة التي نقودها، بإطلاق مسار جهوية متقدمة ومتدرجة، تشمل كل مناطق المملكة، وفي مقدمتها جهة الصحراء المغربي..."**[19] وكلف لجنة خاصة للسهر على هذا الورش.

وتم إقتراح تقسيم التراب المغربي في إطار الجهوية الموسعة إلى 12 جهة تضم 75 إقليم و1503 جماعة واعتمدت عدة معايير في هذا التقطيع:[20].

- الوظيفية خاصة الاستقطاب الاقتصادي.
- التجانس الجغرافي.
- سهولة الاتصال والقرب.
- التوازن والتناسب

تم توزيع المناطق الشمالية بين جهتين في إطار الجهوية المتقدمة وهي:

- ✓ **طنجة – تطوان** وتضم عمالة طنجة أصيلة وأقاليم وزان وشفشاون وتطوان والمضيق- الفنيدق والفحص- أنجرة والعرائش.
- ✓ **الريف- الشرق** وتضم عمالة وجدة- أنجاد وأقاليم الحسيمة وبركان والناضور والدريوش وجرسيف وجرادة وتاوريرت.
- ✓ بينما ألحق إقليما تازة وتاونات بجهة فاس مكناس

أدخل هذا القسيم مجموعة من التغييرات على التقسيم الجهوي لسنة 1997 والمعمول به حاليا من اهمها:

ضم إقليم الحسيمة وإقليم جرسيف إلى الجهة الشرقية لتتشكل جهة الريف الشرق وإلحاق إقليمي تاونات وتازة بجهة فاس مكناس بينما لم يطرأ أي تغيير على جهة طنجة تطوان التي حافظت على اسمها في التقسم الجديد مع العلم ان هذه الجهة ضمت إقليم وزان الذي كان تابعا لجهة الغرب الشراردة بني حسن بعد إحداثه سنة 2009 .

لقد خلف هذا التقسيم ردود فعل متباينة لعل أبرزها هو ضم كلا من إقليمي الناضور والحسيمة إلى جهة الشرق بينما كان المطلوب في نظر السكان والفاعلين المحليين تشكيل جهة خاصة بالريف تضم إقليمي الحسيمة والناضور في انتظار إحداث إقليم تارجيست.

---

[19] خطاب بمناسبة الذكرى 33 لانطلاق المسيرة الخضراء

[20] مديرية إعداد التراب (2011): مشروع الجهوية المتقدمة وسياسة إعداد التراب، ص، 11.

خريطة رقم (5) مشروع التقسيم الجهوي للجنة الاستشارية الجهوية

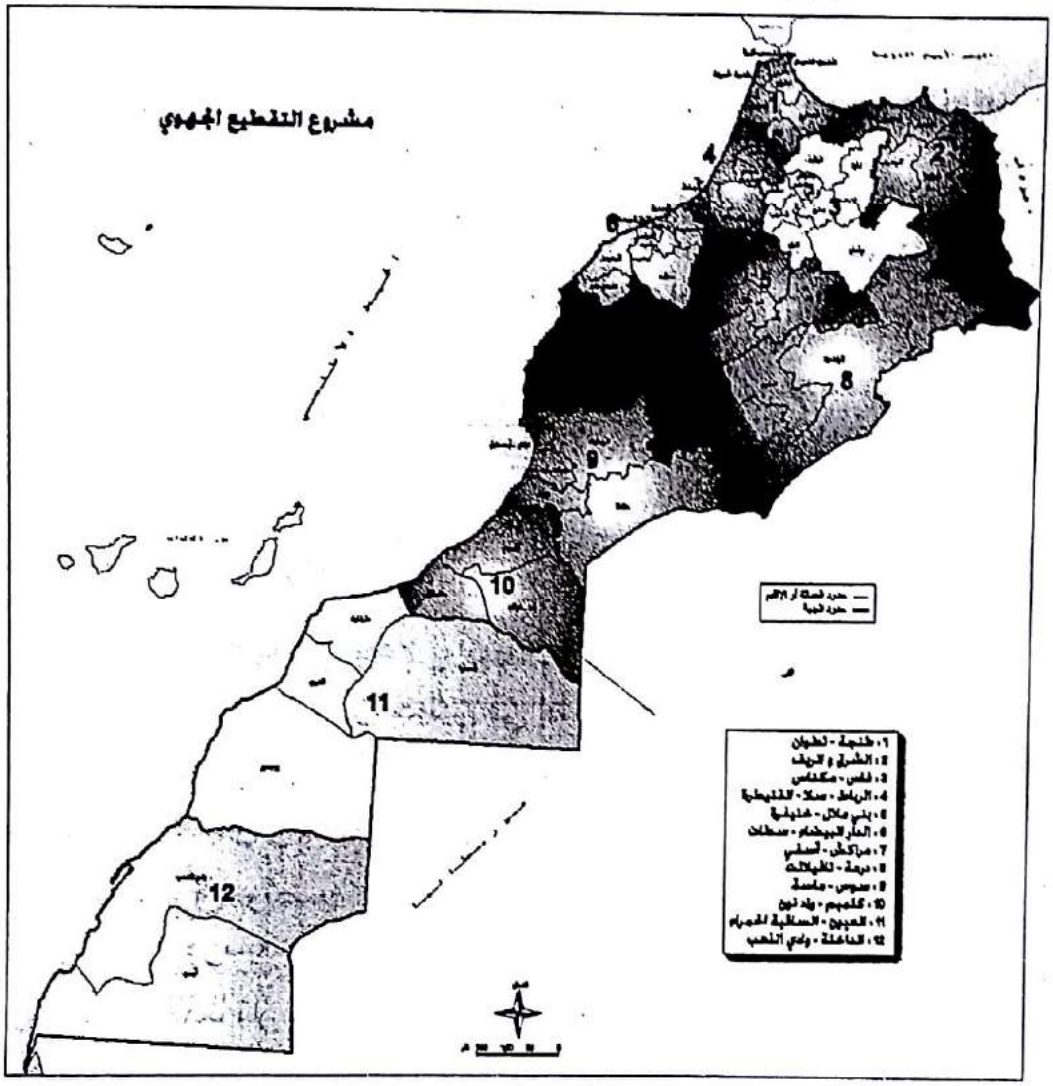

المصدر: اللجنة الاستشارية الجهوية (2011):أطلس التقطيع الجهوي المقترح من قبل اللجنة الاستشارية الجهوية، ص6

ولقد تم اعتماد هذا المشروع كمرتكز في التقسيم الجهوي الجديد الذي خضع له المغرب سنة 2015 مع بعض التعديلات الطفيفة والتي مست مختلف المناطق ومنها المنطقة الشمالية حيث ضم إقليم الحسيمة في آخر لحظة الى جهة طنجة تطوان بعد ان كان ينتمي في مشروع التقسيم لجهة الريف الشرق، وخلف ذلك ردود فعل متباينة.

أهم ما يمكن أن نستنتجه هو أن تعدد المتدخلين في المجال، غالبا ما يخلق اختلافا وتضاربا في الرؤى وفي المقاربات التنموية، فلكل محدداته ومنطلقاته الخاصة به حسب الزاوية التي يتواجد بها. وغالبا ما يصبح المجال المراد تأهيله وتنميته رهين هذا المنطق الجهوي.

فاستراتيجية التنمية للأقاليم الشمالية تقتضي بالضرورة توحيد رؤى الفاعلين والمتدخلين، وتعبئة جميع الموارد التي يتيحها المجال، والإنخراط الفعلي لكافة مكونات المجتمع.

2- انعكاسات التقطيعات الترابية على السياسات التنموية بالمنطقة الشمالية

2-1. واقع السياسات التنموية بالمنطقة الشمالية

إن المنطقة الشمالية أدت ثمن الصراع الاستعماري حول المغرب، فقد تنازلت فرنسا لإسبانيا عن المنطقة الشمالية إرضاء لإنجلترا. وتعد معاهدة[21] 27 نونبر 1912 الإطار الذي وضعت بموجبه فرنسا وإسبانيا الحدود لمنطقتي نفوذهما. وبهذا، تم تقسيم المغرب إلى ثلاث مناطق استعمارية، منطقة فرنسية؛ منطقة اسبانية؛ منطقة دولية.

سيستمر هذا الإرث الاستعماري في مرحلة الاستقلال « **فتعميم المنظومة الفرنسية كرغبة لتوحيد معايير التدبير الدولتي، سيعاش كحيف لنخبة المنطقة الشمالية، وكمساس بامتيازات قديمة، كما أن محاولة تفكيك المنطقة الشمالية من خلال دمجها عموديا مع منطقة الحماية الفرنسية رسخ هذا الانطباع**»[22]. فرغم الإرتباط مع باقي البلاد وتحقيق الوحدة على المستوى النظري!فالقطيعة ظلت كلية على طول الحدود المصطنعة بين المنطقتين والتي قسمت المنطقة على امتداد أكثر من 30 سنة[23].

ساهم خروج المستعمر الإسباني في استفحال الوضعية بالمنطقة، خاصة على المستوى الاجتماعي، حيث عرفت موارد القرويين عجزا كبيرا لمجموعة من الأسباب أهمها[24]:

- ✓ توقف الانخراط في الجيش الإسباني.
- ✓ إقفال معامل المستعمر بعد رحيله.
- ✓ تراجع موارد المواد المهربة بين منطقتي الحماية.
- ✓ التراجع الكبير في تدفقات الهجرة نحو الجزائر.
- ✓ فرض ضريبة الترتيب.
- ✓ تشديد المراقبة على الغابة.
- ✓ محاربة زراعة القنب الهندي احتراما للاتفاقيات الدولية.

أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تدهور خطير للأوضاع بالمنطقة، وهذا ما نستشفه من خطاب محمد الخامس في 2 يونيو 1956الذي شخص الوضع ب «**إن إخوانكم في الشمال**

---

[21]، محمد خيري فارس (1972):" تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب 1916،1939" ص:57

[22]، عبد الفتاح الزين (1999):" السيرورة السوسيومجالية للمنطقة الشمالية بين الوظيفة الوطنية و التوظيف الدولي، ندوة تنمية جبال الريف أية استراتيجية، منشورات مجموعة البحث الجغرافي حول جبال الريف. ص: 93

[23]MAURER G (1968) : « Les Paysans du Haut Rif Central » R.G.M .N° 14 P:20

[24]، امحمد لزعر (2004):"هجرة الريفيين الحديثة إلى إسبانيا وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والمجالية حالة الحسيمة". دكتوراة الدولة في الجغرافية، كلية الآداب ضهر المهراز فاس، ص: 46

يعيشون في بؤس شديد، فالحقول بائرة و المساكن مهدمة... » كل هذا أدى إلى انفجار تام للأوضاع بمنطقة الريف ترجم بـ " ثورة الجبل" أو "عام الصعود إلى الجبل"[25].

في خضم هذه الأوضاع المحتقنة، بحثت السلطات المركزية عن توازنات جديدة، فاتخذت مجموعة من التدابير عقب خطاب نونبر 1960 أهمها:

- ✓ إطلاق سراح السجناء السياسيين الريفيين.
- ✓ التراجع عن منع زراعة القنب الهندي في مناطقها التقليدية[26].
- ✓ التعامل بليونة مع مستغلي الغابة.
- ✓ تسهيل مأمورية الراغبين في الهجرة إلى أوربا.

هذه الإجراءات، وإن خففت من حدة الوضع، إلا أنها لم تكن كافية لإخراج الريف من الوضعية المزرية التي كان يتخبط فيها.

لخص MAURER. G الحالة آنذاك « **أي ملاحظ سواء كان اقتصاديا، جغرافيا، أو إداريا سيصيبه القلق أمام مستقبل الجبل، فالتزايد الديمغرافي سريع، والبلد جد فقير وخزائن الحبوب والمغروسات والماشية تظهر النتائج السيئة للفلاحة، و الفلاحون عاجزون عن رفع مداخيلهم لنقص رأسمالهم من الوسائل التقنية ،واجتثاث الغابة أصبح ممنوعا أمام أخطار التعرية، فالموارد الثمينة للجبليين في انقراض. لذا أصبح النزوح ضرورة...**»[27]

هذه الصورة القاتمة للريف المغربي، ستحاول السلطات العمومية تجاوزها على أساس أن يحظى باهتمام من قبل مدبري الشأن العام لتدارك النقص الذي يعاني منه فيما يخص البرامج التنموية.

تنفرد جبال الريف بعمقها الجيوستراتيجي فهي التي تمنح للمغرب بعده المتوسطي و جواره القاري. إذ تعد هذه الجبال بمثابة الواجهة المتوسطية الوحيدة للمغرب المنفتحة على القارة الأوربية. ورغم هذه الأهمية، فالأقاليم التي تمثل هذه الجبال «**هي الأقل نموا على مدار كافة المنطقة المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، وهي بذلك الأكثر تخلفا اقتصاديا واجتماعيا حتى عن نظيراتها في الضفة الشمالية لإفريقيا**»[28]. غير أن الصورة تبرز أكثر جلاء في الوثيقة التي أنجزها المغرب والتي تبين سياسته العامة في مجال مكافحة المخدرات (كتاب أبيض؛ سياسة المغرب العامة في مجال مكافحة المخدرات ومن أجل التنمية

---

[25]، لم تتم السيطرة على هذه الأوضاع إلا بتدخل دامي عنيف للمخزن بقي منقوشا في ذاكرة الريفيين.

[26]، تضم هذه المناطق ثلاثة قبائل، هي : كتامة وبني سدات وبني خالد.

[27]MAURER G (1979): Les milieux naturels et leurs aménagements (RIF، TELLE MEDITERRANEE N1،2,P: 33

[28]، عبد السلام ميموني(1999): "اعداد الموارد الجبلية بمنطقة غمارة الغربية (الريف الغربي)"، دبلوم الدراسلت العليا في الجغرافيا ، كلية الآداب الرباط، ص: 43

الاقتصادية لأقاليم الشمال؛ نونبر 1994)، «..**ونظرا لحرمانهم من تلبية حاجياتهم الأساسية، وخاصة خدمات التزود بالماء الصالح للشرب والكهرباء، وعدم توفرهم على التجهيزات الصحية الأساسية، وعدم تمكينهم من وسائل التربية والتكوين الأساسي، وشبه انقطاعهم عن باقي مناطق المملكة نتيجة خصاص في شبكة المواصلات والاتصالات، فإن سكان بعض القرى يجدون أنفسهم أمام خيار واحد هو الهجرة داخل أو خارج المملكة أو اللجوء إلى وسائل غير مشروعة إن لم نقل لا أخلاقية لتأمين معيشتهم.**»[29]. فسكان هذه المناطق ظلوا حبيسي الثلاثية الشهيرة " التهريب، الهجرة والقنب الهندي"[30] .

هذا الوضع يجعل من تنمية هذه الجبال قضية وطنية، ضمن رهانات التحولات الاقتصادية الوطنية والدولية، وذلك باعتماد آليات كفيلة بإحلال التوازن بين الموارد المحدودة والتزايد القوي للسكان، وجعل المنطقة في وضع مناسب لاستقطاب الاستثمارات.

من أهم المشاريع التنموية التي همت المغرب بعد الاستقلال، والتي استفادت منها جبال الريف جزئيا أو كليا، نذكر على سبيل المثال:

- ✓ مشروع الديرو؛
- ✓ مشروع حوض سبو؛
- ✓ مشروع حوض اللكوس ؛
- ✓ مشروع التجهيزات المائية الصغرى والمتوسطةP.M.H ؛
- ✓ مشروع حماية التربة من الانجراف؛
- ✓ مشروع القرية- تيسة؛
- ✓ المشروع النموذجي لمحاربة زراعة الكيف.

وعلى الرغم من التدخلات المبكرة للدولة في هذه الجبال، فالاستفادة ظلت هزيلة لكونها كانت مطبوعة بصبغة تقنية ومقاربة قطاعية؛ ارتكزت أساسا على القطاع الفلاحي، رغم محدودية الإمكانيات الفلاحية بجبال الريف.

فسياسة ممارسة التنمية في المغرب تميزت منذ الاستقلال بهيمنة هذه المقاربة، واتسمت كذلك بالتدبير المركزي، ولم يكن وارد لدى السلطات العمومية مساهمة المواطنين في تحديد الاختيارات وتنفيذ التدخلات. «**فمعالجة إشكالية تنمية أقاليم الشمال إلى يومنا هذا سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي تمت من خلال زاوية التهميش**»[31] .

---

[29]، كتاب أبيض، نونبر 1994 : سياسة المغرب العامة في مجال مكافحة المخدرات ومن أجل التنمية الاقتصادية لأقاليم الشمال ،ص 61، 62

[30] Fouad ZAIM (1997) : Le Maroc méditerranéen, l'ultime frontière. In les zones défavorisées méditerranéennes, (sous ladirection) de Bernerd ROUX et Drisse GUERRAOUI. P 314

[31]، المجلس الوطني للشباب و المستقبل (1996):" تنمية أقاليم الشمال أوراش المستقبل"، ص:95

المردودية الهزيلة لغالبية المشاريع المذكورة بجبال الريف، ولدت خطابا رسميا جديدا اتجاه هذه المناطق، بدأ بالظهور في منتصف ثمانينات القرن الماضي **"تنمية الأقاليم الشمالية"**. ونورد فيما يلي المحطات الحاسمة لهذا الخطاب :

- ✓ 1985 خطاب ملكي بفاس لفت الأنظار إلى الوضعية المزرية التي تتخبط فيها الأقاليم الشمالية؛
- ✓ 1993/02/10 اجتماع ملكي مع ممثلي الأقاليم الشمالية بفاس، أعلن تخصيص 20 مليار درهم لإنعاش الشمال؛
- ✓ 1993/08/09 صادقت الحكومة على قانون 82/17 المتعلق بالاستثمارات الصناعية في الشمال؛
- ✓ 1993 انطلاق مشروع PAIDAR-med من أجل إعداد و تنمية الجهة المتوسطيّة المغربية، وهو عبارة عن دراسة مشتركة بين وزارة الداخلية المغربية و كتابة الدولة الإسبانية في التعاون؛
- ✓ 1994/11 صدور كتّاب أبيض يوضح السياسة العامة للمغرب في مجال مكافحة المخدرات ويرسم بعض الخطوط من أجل تنمية الأقاليم الشمالية؛
- ✓ 1995/07/24 الاهتمام بالشمال سيأخذ صبغة مؤسساتية بإحداث وكالة إنعاش وتنمية الأقاليم الشمالية[32].

2-2. بعض مؤشرات التنمية بجبال الريف

انطلاقا من الأهمية التي تكتسيها دراسة المؤشرات، كان لابد من التعرض لبعضها من أجل فهم أكثر لواقع التنمية بجبال الريف.

2-2-1. المؤشرات الديموغرافية

وصل مجموع سكان الأقاليم الشمالية حسب إحصاء 2004 حوالي5006119 نسمة. أي ما يناهز 16.74% من مجموع سكان المغرب. السكان القرويون بهذه الجبال و حسب نفس الإحصاء وصل 2758433 نسمة ،أي بنسبة 55.10% ، مقابل 44.92% على الصعيد المغربي مما يفسر استمرار هيمنة الصبغة القروية على هذه الجبال إذا أخذنا بعين الاعتبار ما يعرفه المغرب على هذا المستوى من تحول.

سجل المتوسط السنوي لنمو السكان على مستوى مجوع الأقاليم الشمالية مابين الإحصاءين الأخيرين 1994؛ 2004. 1.2% ، أي أقل من المعدل الوطني 1.4% ؛ هذا المتوسط يعرف تطورا جد متباينا حسب وسط الإقامة، 2.5% على مستوى الأوساط الحضرية (2.1% المعدل الوطني) و0.2% بالأوساط القروية وهو معدل أقل من نسبة تزايد السكان القرويون على الصعيد الوطني خلال نفس الفترة 0.6% .

أهم ملاحظة يمكن إثارتها هنا، هي أن وثيرة تزايد السكان القرويين بهذه الجبال أقل بكثير من وثيرة تزايد السكان الحضريين، بل ومن نسبة تزايد سكان المغرب . هذا الواقع

---

[32]، تعد أول وكالة بالمغرب تختص بالتنمية في جهة معينة ، بعدها تأسست وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية سنة 2002، ثم تم أحداثوكالة تنمية الأقاليم الشرقية سنة 2006.

ناجم في معظم الأحوال عن استمرار دينامية الهجرة القروية. مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الهجرة المعاكسة.

هذا لا يعني أن الموارد المتاحة بالعالم القروي بهذا الجزء من الوطن تسير في فلك تخفيف الضغط عليها، فإذا كان العدد النسبي للساكنة القروية بهذه الجبال هو في تناقص، فإن عددها المطلق هو في تزايد مستمر. وهذا ما يفسره نمو الكثافات السكانية القروية.

جدول رقم(2): الدينامية الديموغرافية بالأقاليم الشمالية 2004

الأقاليم	عدد السكان 2004			المتوسط السنوي لنسبة نمو السكان%			الكثافات السكانية القروية* ن/كلم^2
	القرويون	الحضريون	المجموع	قروي	حضري	مجموع	
الحسيمة	277181	118463	395644	0.2	0.5	0.3	78.07
تاونات	600290	67942	668232	0.4	2.7	0.6	107.48
تازة جرسيف	492979	250258	743237	-0.2	2	0.5	32.82
شفشاون	469840	54762	524602	1.7	2.5	1.8	108
العرائش	252809	219577	472386	1	0.9	0.9	93.5
طنجة	156264	703614	859878	1.1	4.27	2.5	130.76
تطوان	149538	463968	613506	1.3	2.82	2.1	58.20
الناضور الدريوش	359532	369102	728634	-2.0	4.1	0.6	58.65
المجموع	2758433	2247686	5006119	0.2	2.5	1.2	73.74
المغرب	13428074	16463634	29891708	0.6	2.1	1.4	42.10

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنتي 1994 و 2004.

***المساحة: المجلس الوطني للشباب و المستقبل (1996):" تنمية أقاليم الشمال أوراش المستقبل"، ص: 29**

2-2-2.مؤشرات معدل النشاط

من أجل استجلاء الغموض الذي يكتنف الوضعية الاقتصادية التي تعيشها الأقاليم الشمالية، سنتطرق إلى وضعية النشاط[33] بالنسبة لسكانها وحجم استقطاب القطاعات الاقتصادية للسكان النشيطين.

كانت نسبة النشاط سنة 1994 على المستوى الوطني 32.2% مع اختلاف في المجالين الحضري 34.2% والقروي 30.1% ، ارتفعت هذه النسبة في الإحصاء الأخير بشكل طفيف إذ تم تسجيل 35.9% ، ومس هذا الوسطين معا.

أما بخصوص الأقاليم الشمالية، فهناك تباينات مختلفة سواء بين الأقاليم، أو الوسط، أو الجنس.

---

[33] يقسم السكان حسب نوع النشاط إلى: نشطون؛ عاطلون وهم نوعان، العاطلون اللذين فقدو عملهم، واللذين يبحثون عن العمل لأول مرة؛ ربات البيوت؛ تلاميذ وطلبة؛ متقاعدون؛ مرضى ومعوقون؛ الشيوخ.

جدول رقم (3): نسبة النشاط حسب الجنس ووسط الإقامة الأقاليم الشمالية لسنة 2004

الأقاليم	نسبة النشاط %								
	حضري			قروي			مجموع		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	اناث	مجوع	ذكور	إناث	مجموع
الحسيمة	52.2	12.6	31.8	52.3	19.0	35.1	52.3	17.1	34.1
تاونات	49.2	12.2	30.8	54.5	21.5	37.8	53.9	20.6	37.1
تازة جرسيف	47.6	16.9	31.6	53.1	15.0	33.8	51.3	15.6	33.1
شفشاون	54.3	15.7	35.5	50.5	27.5	39.2	50.9	26.3	38.8
العرائش	52.3	17.9	34.7	54.8	16.6	36.0	53.7	17.2	35.4
طنجة	56.2	22.6	39.3	58.1	14.0	36.6	56.4	21.9	39.1
تطوان	56.8	17.1	36.9	56.9	4.03	36.9	56.8	18.5	37.7
الناضور الدريوش	56.7	13.1	34.8	55.7	12.5	33.2	56.2	12.8	34.0
المغرب	54.4	19.8	36.8	55.1	14.9	34.9	54.7	17.6	35.9

المصدر: الإحصاء العام للسكانُ والسكنى 2004

أما بالنسبة لمعدلات البطالة فنتائج إحصاء 2004 بينت أنها ظاهرة حضرية بامتياز تمس النساء أكثر من الرجال. نفس الملاحظة المسجلة فيما يخص معدلات النشاط، متوسطات معدلات البطالة تتغير باختلاف الأقاليم ووسط الإقامة والجنس.

هيمنة النشاط الفلاحي في غالبية الأقاليم، يؤكد أن الطابع القروي لازال السمة الأساسية التي تميز الأقاليم الشمالية. بإستثناء إقليمي طنجة والناضور اللذين لا يشغل فيهما القطاع الفلاحي إلا نسبة محدودة، 18.5% في الأول و 37.2% بالنسبة للثاني مما يدل على هيمنة الإقتصاد غير الفلاحي.

خريطة رقم(2): متوسطات نسبة التزايد السكاني بجبال الريف 2004

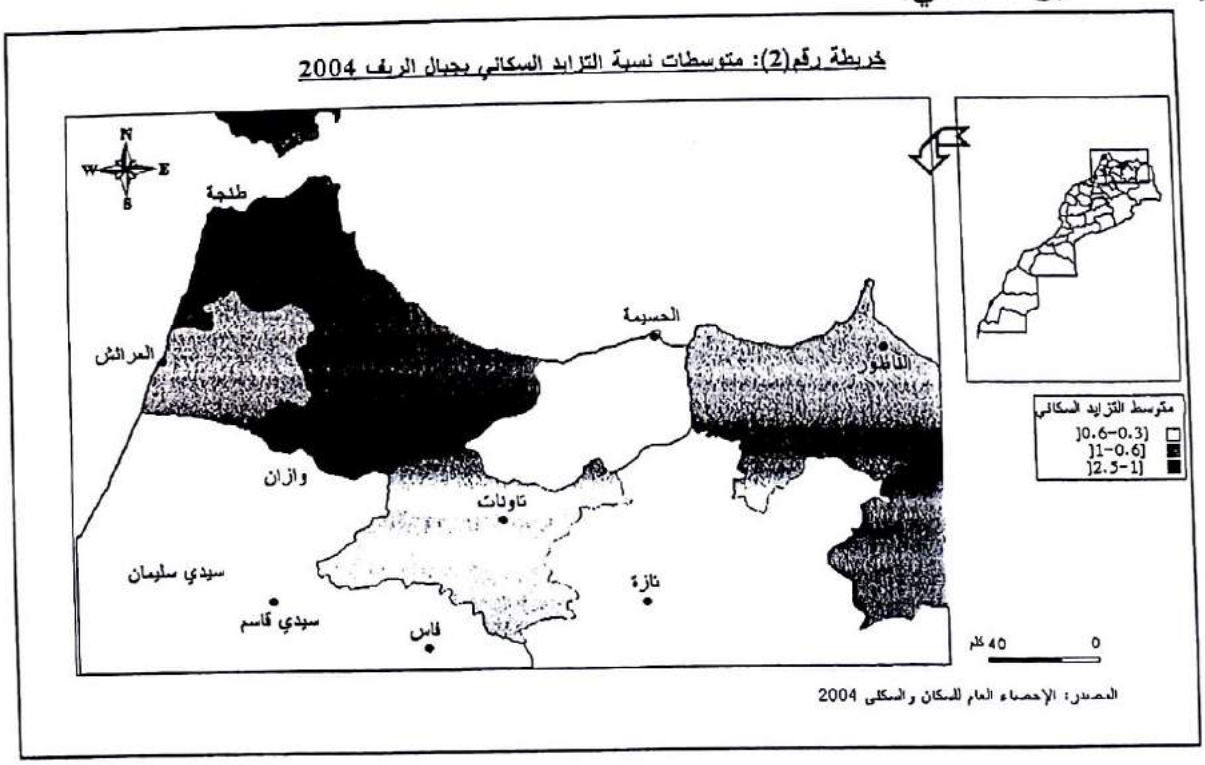

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004

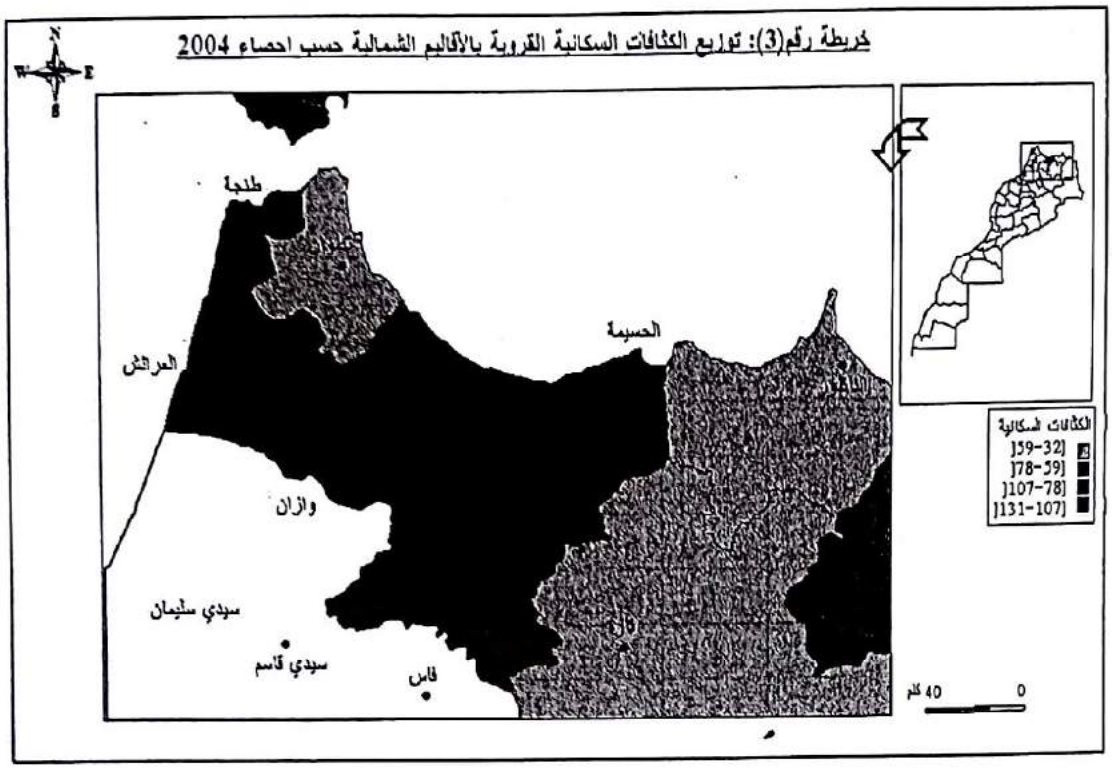

2-2-3. المؤشرات الثقافية

تدخل ضمنها نسبة الأمية ونسبة التمدرس. يعكس كلا المؤشرين واقع تكوين الموارد البشرية في العالم القروي.

ظاهرة الأمية متفشية بشكل كبير في العالم القروي بجبال الريف، خاصة في صفوف النساء حيث بلغت النسبة وفق إحصاء 2004 في أقاليم شفشاون و العرائش و تطوان على التوالي 78.1%؛ 77.9%؛ 78.0% .

جدول رقم(4): نسبة الأمية حسب الأقاليم والجنس بجبال الريف سنة 2004

الأقاليم	نسبة الأمية %								
	حضري			قروي			مجموع		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	اناث	مجوع	ذكور	إناث	مجموع
الحسيمة	21.1	45.9	34.0	42.8	75.9	60.2	36.0	66.6	52.0
تاونات	21.1	45.4	33.3	45.9	80.0	63.3	43.3	76.4	60.2
تازة	18.7	44.4	32.3	45.6	77.0	61.7	36.6	65.5	51.6
شفشاون	16.9	40.3	28.3	40.5	78.1	59.0	37.8	73.9	55.6
العرائش	20.4	42.1	31.6	52.3	77.9	64.4	37.4	60.4	49.0
طنجة	17.7	38.4	28.2	41.4	65.3	52.9	19.6	40.3	30.0
تطوان	19.2	39.6	29.5	49.7	78.0	63.6	26.4	48.4	37.4
الناضور	24.4	48.4	36.5	43.3	72.1	58.6	33.4	60.4	47.3
المغرب	18.8	39.5	29.4	46.6	74.4	60.5	30.8	54.7	43.0

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004

التمدرس هو مؤشر يهم الأطفال المتراوحة أعمارهم مابين 7 و 12 سنة. فجبال الريف كباقي المجالات القروية المغربية تعاني من تأخر واضح في التمدرس.

وكمؤشر الأمية نجد العنصر النسوي (الفتيات) هو الذي يعاني من هذه الآفة الاجتماعية.

جدول رقم (5): معدلات التمدرس بالأقاليم الشمالية 2004

الأقاليم	نسبة التمدرس %								
	حضري			قروي			مجموع		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	اناث	مجوع	ذكور	إناث	مجموع
الحسيمة	90.3	82.8	86.6	58.4	21.0	40.2	67.5	39.2	53.6
تاونات	87.7	72.3	79.4	57.3	20.1	39.4	59.4	24.6	42.5
تازة جريسف	88.4	79.5	83.8	58.1	24.8	42.1	66.1	40.4	535
شفشاون	91.0	81.3	86.4	57.5	15.5	36.7	60.6	21.2	41.1
العرائش	83.5	76.3	80.0	48.5	17.8	33.7	63.3	42.7	53.3
طنجة	83.4	76.8	80.0	59.1	35.3	47.6	79.1	70.2	74.6
تطوان	81.1	76.8	78.9	47.9	19.7	34.2	69.2	57.8	63.4
الناضور الدريوش	84.6	74.4	79.6	66.8	39.6	53.4	72.8	51.4	62.3
المغرب	87.5	80.4	83.9	59.6	62.6	43.4	72.4	51.7	62.2

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004

هناك علاقات قوية بين الإمكانيات المتاحة للتنمية القروية وتكوين الموارد البشرية؛ فكلما انتشرت الأمية بين السكان وانخفضت نسبة التمدرس، كلما شكل ذلك عائقا للتنمية في العالم القروي.

لهذا، فإن تكوين الموارد البشرية يعتبر حاسما في زمن العولمة ، التي تؤدي إلى اشتداد المنافسة في السوق الدولية والوطنية؛ ولا يمكن مواجهة هذه المنافسة إلا بتأهيل الموارد البشريةلتتأقلم مع التحولات المختلفة.

2-2-4. مؤشر العزلة والإنفتاح

تلعب الطرق دورا أساسيا في إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فهي تساهم في فك العزلة عن الساكنة وتأمين المبادلات الاقتصادية وكذا الرفع من قيمة الموارد الطبيعية المحلية. لكن جبال الريف تعاني من مشكل العزلة التي تزداد حدتها في المرتفعات بسبب وعورة التضاريس وشدة الانحدار وديناميةالتعرية.

الكثافة الطرقية بجبال الريف تصل إلى 1.32 كلم/1000 نسمة[34]، وهي حصة ضعيفة مقارنة مع المعدل الوطني 2.28كلم/1000 نسمة

[34] المجلس الوطني للشباب والمستقبل (1996): مرجع سابق؛ ص38

خلاصة:

إن التقطيع الترابي للأقاليم الشمالية المغربية في عهد الحماية، كان يخدم السياسة الاستعمارية في شمال المغرب. أما بعد سنة 1956، فإن التقسيمات الجهوية التي خضعت لها هذه الأخيرة كانت تتوخى تلبية متطلبات السياسة الجهوية من جهة، وخلق وحدات ترابية منسجمة تستفيد من مواردها المتنوعة، في إطار اللامركزية والحكامة الجيدة بغية التقليل من الاختلالات المجالية والاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى.

ورغم ذلك فالتقسيمات الجهوية المختلفة، التي خضعت لها الأقاليم الشمالية اتسمت بغياب التجانس والتكامل فيما بينها؛ الشيء الذي أثر بشكل سلبي على السياسات التنموية المتبعة بالمنطقة الشمالية للمغرب، لأن جل البرامج والمشاريع التنموية التي خصصت للوحدات الترابية، وخاصة الجبلية منها، أبانت عن محدودية نتائجها في مختلف الميادين.

لهذا فإن تحقيق التنمية المحلية في كافة الأقاليم الشمالية، يقتضي انخراطها الفعال في ورش الجهوية المتقدمة، -مهما كان نوع وعدد المجالات التي سيتفق على احداثها بهذه الأقاليم- الذي يحظى بترحيب واسع من طرف كل القوى الفاعلة ومكونات المجتمع المدني. إن هذا الورش ينبني على مجموعة من المبادئ: الوظيفية خاصة الاستقطاب الاقتصادي؛ التجانس الجغرافي؛ سهولة الاتصال والقرب؛ التوازن والتناسب. وهي مبادئ من شأنها الرفع من مؤشرات التنمية وتحقيق التنمية المرجوة بالأقاليم الشمالية في إطار المشروع الترابي التشاركي للتنمية المحلية والجهوية.

لائحة المصادر والمراجع.

بالعربية:

- ✓ امحمد لزعر (2004):"هجرة الريفيين الحديثة إلى إسبانيا وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والمجالية حالة الحسيمة". دكتوراة الدولة في الجغرافية، كلية الآداب ظهر المهراز فاس.
- ✓ بودواح محمد، عبد السلام بوهلال (2009):المؤسسات الجماعية والتنمية المحلية في المغرب، مجلة كلية الاداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة، العدد 9 صص 203-2014
- ✓ البورقادي فاطمة، كناني أمال، (1996)، تطور الجهة بالمغرب، منشورات المجلة المغربية للإدارة والتنمية. صص 13-43
- ✓ جون فرانسوا تروان، وأخرون، 2006، المغرب مقاربة جديدة في الجغرافية الجهوية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.
- ✓ رشيد لبكر(2003)، إعداد التراب الوطني ورهان التنمية الجهوية، مطبعة عكاظ، الرباط.
- ✓ شاكر المساوي (2012)، الريف، الجهوية واشكالية التنمية، جريدة أصوات الريف العدد 01
- ✓ صالح شكاك (2011)، السياسة الجهوية بالمغرب خلال فترة الحماية، مجلة المناهل، عدد مزدوج 89- 90، منشورات وزارة الثقافة. ص251-266

- ✓ عبد السلام ميموني(1999): "اعداد الموارد الجبلية بمنطقة غمارة الغربية (الريف الغربي)"، دبلوم الدراسلت العليا في الجغرافيا ، كلية الآداب الرباط
- ✓ عبد الفتاح الزين (1999):" السيرورة السوسيومجالية للمنطقة الشمالية بين الوظيفة الوطنية والتوظيف الدولي، ندوة تنمية جبال الريف أية استراتيجية من 12إلى 15 أكتوبر 1994، منشورات مجموعة البحث الجغرافي حول جبال الريف. صص 91-97
- ✓ عبد القادر الادريسي، أحمد أوعطي، (1998)، التقسيم الجهوي الجديد، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية.صص27-34
- ✓ علي بولربح، 2000، المدن المتوسطة المغربية وإشكالية البحث عن التنمية في أفق القرن 21، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالمحمدية، سلسلة ندوات رقم 12، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.
- ✓ علي بولربح، 2011، الخطاب الاستعماري الاسباني حول شمال المغرب (1850-1956)، إشكالات أولية، مجلة المناهل، عدد مزدوج 89- 90، منشورات وزارة الثقافة، مطبعة المناهل. صص 87-110
- ✓ كتاب أبيض، نونبر (1994) : سياسة المغرب العامة في مجال مكافحة المخدرات ومن أجل التنمية الاقتصادية لأقاليم الشمال.
- ✓ المجلس الوطني للشباب و المستقبل (1996):تنمية أقاليم الشمال أوراش المستقبل، أعمال الدولة الرابعة 18 يوليوز 1996 الحسيمة، ص175
- ✓ محمد خيري فارس (1972):" تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب 1912-1939"، ص 510
- ✓ محمد رامي (2005): حوار مع السيد ادريس بن هيمة مدير وكالة تنمية الأقاليم الشمالية، جريدة الاتحاد الاشتراكي، 2005/02/08.عدد7846.
- ✓ مديرية اعداد التراب (2004): التصميم الوطني لإعداد التراب، منشورات وزارة اعداد التراب الوطني.
- ✓ مديرية إعداد التراب (2011): مشروع الجهوية المتقدمة وسياسة إعداد التراب، منشورات وزارة اعداد التراب الوطني.

بالفرنسية:

- Agence pour la Promotion et le Développement Economique et Social des Préfectures et Province du Nord du Royaume(1998) : note de présentation .
- Fouad ZAIM (1997) : Le Maroc méditerranéen, l'ultime frontière. In Les zones Défavorisées Méditerranéennes, sous ladirection de Bernerd ROUX et Drisse GUERRAOUI. PP 309-327
- Gérard MAURER (1968) : « les paysans du Haut Rif Central » R.G.M .N° 14, PP 3-70
- Gérard MAURER G (1979): Les milieux Naturels et Leurs Aménagements (RIF-TELLE° MEDITERRANEE N1-2.pp. 47-56
- Jaen-François TROIN (sous la direction), 2002 : Maroc : région, territoires , Edition Tarik, Casa Blanca, p504

جسور

مجلة التربية والثقافة والبحث العلمي

ملف العدد:

مؤسسات التعليم العالي الكليات والمعاهد العليا ومراكز التكوين والبحث العلمي أية علاقة ؟

يصدرها المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فاس مكناس- الفرع الإقليمي بصفرو

العدد الرابع 1439 هـ / 2017 م